منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CPGR/89/4
February 1989

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية
الدورة الثالثة

روما، ١٧-٢١/٤/١٩٨٩

تقرير عن سير العمل في الترتيبات القانونية التي تستهدف انشاء شبكة دولية من المجموعات الأساسية في بنوك الجينات تحت رعاية المنظمة أو ولايتها

بيان المحتويات

الفقرات

أولا - تحليل الردود التي استلمتها الأمانة ١ - ١٩

ثانيا - جدول تحليل لما ورد من ردود (الملحق ١)

ثالثا - موجز الملامح الرئيسية للنماذج ألف، باء، جيم، دال حسبما وردت في الوثيقة CPGR/87/6-Rev. (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧) (الملحق ٢)

تحليل الردود التى استلمتها الأمانة

١ – كان أمام الهيئة، أثناء دورتها الثانية فى مارس/آذار ١٩٨٧، الوثيقة CPGR/87/6 بعنوان دراسة عن الترتيبات القانونية لمعرفة امكانية انشاء شبكة دولية من المجموعات الأساسية فى بنوك الجينات تحت رعاية المنظمة أو ولايتها. وقد تناولت الوثيقة، بوجه التحديد، القضايا القانونية المرتبطة باقامة هذه الشبكة فعلا، مثل الترتيبات التى قد يتفق عليها بين المنظمة والحكومات أو الكيانات الأخرى (كمراكز البحوث الزراعية الدولية، على سبيل المثال) بهدف وضع المجموعات الأساسية التى لديها فى الشبكة الدولية، ونوع الترتيبات القانونية اللازمة لذلك.

٢ – ولاحظت الهيئة أن الوثيقة المذكورة طرحت أربعة ترتيبات مختلفة (من " ألف " الى " دال ") يمكن النظر فيها. وتفاوتت هذه النماذج الأربعة بين الاشراف الكامل من جانب المنظمة على المجموعات الأساسية، وبين ترتيبات فضفاضة توافق الحكومات أو المؤسسات رسميا بمقتضاها على بعض الالتزامات الأساسية تجاه المنظمة فيما يتعلق بالمجموعات الأساسية.

٣ – وقد اتفقت الهيئة، فى ختام مناقشاتها، على أن اختيار أى نموذج من النماذج الأربعة أو ادخال أى تعديل عليه، مسألة ترجع الى الحكومة أو المؤسسة المعنية. ولذا دعت الهيئة المدير العام الى الاتصال بالحكومات وبمراكز البحوث الزراعية الدولية وغيرها من المؤسسات الأخرى بهدف التأكد من استعدادها لوضع مجموعاتها الأساسية تحت رعاية المنظمة أو ولايتها، ومعرفة نوع الترتيبات التى تفضلها فيما اذا كان ردها بالايجاب.

٤ – وتبعا لذلك، وجه المدير العام منشورا دوريا للحكومات G/LE-48 بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٣، يطلب فيه ابداء التعليقات بشأن الدراسة القانونية المذكورة أعلاه. ووجه المدير العام الانتباه الى أن الدراسة حددت أربعة ترتيبات أو نماذج مختلفة (من " ألف " الى " دال ") يمكن تبنيها من أجل وضع المجموعات الأساسية فى الشبكة الدولية. أما الشروط المحددة التى تضع بمقتضاها الحكومة أو المؤسسة مجموعاتها الأساسية ضمن شبكة تنشأ تحت رعاية المنظمة أو ولايتها، فيمكن أن تتفاوض المنظمة بشأنها كل حالة على حدة، وتدرجها بعد ذلك فى الاتفاقية ذات الصلة.

٥ – وقد طلب المدير العام فى المنشور المذكور موافاته، بوجه خاص، بمعلومات عما :

(١) اذا كانت الحكومة (أو المؤسسة) على استعداد لوضع مجموعتها أو مجموعاتها الأساسية ضمن هذه الشبكة،

(٢) وفى حالة الرد بالايجاب على (١)، ما هى الترتيبات التى تحبذها لتحقيق ذلك.

٦ - بلغ مجموع الردود التى وصلت الى الأمانة ٢٧ ردا. وقد أعدت الأمانة تحليلا لما ورد اليها من معلومات يلى سرده فى الفقرات أدناه. كما يتضمن الملحق (١) لهذه الوثيقة جدولا تحليليا للردود، بالاضافة الى الملحق (٢) الذى يورد نص فقرات الوثيقة CPGR/87/6 والتى تستعرض فى ايجاز النقاط البارزة للنماذج (أ)، (ب)، (ج)، و (د).

٧ - بلغ عدد الحكومات والمؤسسات التى ردت بالايجاب على السؤال فيما اذا كانت على استعداد لوضع مجموعتها أو مجموعاتها ضمن الشبكة المذكورة، ٢١ حكومة ومؤسسة. وفى حين أن ثلاث حكومات لم تعط ردا محددا على هذا السؤال، فان اثنتين منها أوضحتا أى من النماذج الأربعة تفضلان، بينما أفادت الثالثة بأن نموذجين من هذه النماذج مازالا قيد الدراسة. وأفادت ثلاثة حكومات بأنها لاترغب فى المشاركة فى الشبكة.

٨ - وردا على السؤال عما هى الترتيبات التى تحبذها الحكومات والمؤسسات التى شملها الاستبيان، أبدت ٢٠ حكومة ومؤسسة عن تفضيلها للنماذج "ج" و "د": منها ١١ تحبذ النموذج "ج"، و ٦ تحبذ النموذج "د"، و ٢ تفضلان أى من النموذجين "ج" أو "د"، وبلد واحد يواصل دراسة النماذج الأربعة. كما أبدت حكومة واحدة تفضيلها للنموذج "ب". وفى حين أن ثلاث حكومات أعربت عن استعدادها للمشاركة فانها لم توضح ما هو النموذج الذى تفضله عن غيره.

٩ - بيد أن خمس حكومات أعلنت أن مشاركتها ستكون مرتبطة ببعض الشروط، أو تتوقف على اجراء مزيد من الدراسة.

(١) حددت كوستاريكا شروط مشاركتها فى أن تكون المجموعات الأساسية تحت رعاية المنظمة (وليس ولايتها) كما يرد فى النموذج "ج"، واشترطت، علاوة على ذلك، أن تقدم المنظمة تبرعات أو دعم مالى مساهمة منها فى تحمل تكاليف حفظ المجموعة الأساسية. وكان الشرط الأخير هو أن يكون ابرام الاتفاقية مع المنظمة معادلا لتعهد دولى تجاه الحكومة ويمكن تعديله بصورة دورية بما يتوافق مع امكانيات الحكومة.

(٢) وذكرت الدانمرك بأن مجموعتها الرسمية من الموارد الوراثية النباتية خاضعة للسياسات المقررة لبنك الجينات الاسكندنافى، وبالتالى ليس بوسعها أن تقبل بالتنازل للمنظمة عن السيادة التى فوضت لبنك الجينات الاسكندنافى. وتبعا لذلك، فان الدانمرك لن تنظر سوى فى النموذج "د" مع ادخال بعض الاضافات، أو ربما النموذج & ج" بعد اجراء المشاورات اللازمة.

(٣) وأبدت فرنسا استعدادها لوضع المجموعات الأساسية لدى المؤسسات العامة ضمن الشبكة الدولية. بيد أن توزيع المادة الوراثية سيكون وفقا لبعض الشروط، وبوجه خاص الشروط المالية، والتي ستفحص تبعا لكل حالة على حدة.

(٤) وأبدت المانيا الاتحادية استعدادها لوضع المجموعات الأساسية الموجودة لدى المؤسسات الاتحادية ضمن الشبكة الدولية، والتفاوض بشأن الترتيبات الملائمة استنادا الى النموذج " د " . وستكون هذه المشاركة خاضعة للقيود التي ذكرتها في رسالتها بتاريخ ١٩٨٥/١/١٤ والمشار اليها في الوثيقة CPGR/85/3-Add.1 .

(٥) واستذكرت المملكة المتحدة أن كلتا المجموعتين الأساسيتين الموجودتين في المملكة المتحدة لاتخضعان للاشراف الحكومي المباشر، وأن وضعهما القانوني الخاص يجعل من المستحيل على حكومة المملكة المتحدة أن تستخدم سلطاتها لوضعهما تحت اشرافها. وبالتالي، فبالرغم من أن المملكة المتحدة قبلت مبدأ انشاء شبكة دولية، وعلى استعداد للمشاركة فيها بقدر ما تسمح به ظروفها، فان افتقارها الى السلطات القانونية يسبب بعض المشكلات فيما يتصل بالنماذج الأربعة. وتتوقف قدرة المملكة المتحدة على الافراج عن المواد الوراثية على مدى استعداد بنوك الجينات للإفراج عن هذه المواد (بافتراض توافرها). وبناء على ما ذكر، فان المملكة المتحدة أبدت استعدادها مبدئيا بالنموذج " د " .

١٠- وأكدت حكومة واحدة (اسبانيا) أنها على استعداد لقبول النموذج " ج" على الفور. وفي حين أن النموذج " ب" كان أكثر توافقا مع الموقف الذي تتخذه اسبانيا، فانه يثير مشكلة نقل ملكية المواد الوراثية الى المنظمة، والتنازل عن حق تطبيق التشريعات الوطنية على هذه الموارد الوراثية. ومع ذلك، لم ترغب اسبانيا في التخلي نهائيا عن فكرة امكانية الرجوع الى قبول النموذج "ب" ، اذ في حين يمكن تبني هذا النموذج، فان ذلك يقتضي اجراءات ادارية وبرلمانية مطولة.

١١- وأكدت مؤسسة واحدة (المركز الدولي للزراعة الاستوائية، كولومبيا) على ضرورة التمييز بين المجموعات الأساسية والمجموعات العاملة أو المستخدمة. اذ يرى المركز أن المجموعات الأساسية هي بديل احتياطي في حالة فقدان عينات من المجموعات العاملة. وبالتالي، يتعذر وضع المجموعة الأساسية تحت اشراف خارجي. ومع ذلك، عمد المركز الدولي للزراعة الاستوائية الى تكوين عينات مزدوجة من بعض المواد الوراثية، ثم نقلها الى البرازيل وكوستاريكا بغرض التخزين الثنائي تأمينا لهذه المواد. ومن الممكن، فيما

بعد، انتاج عينات ثانية مطابقة من المجموعات الأساسية وتقديمها للمنظمة، وان كان ذلك يتوقف على توفير مبلغ متواضع لتمويل هذه العمليات. وفى حالة وضع هذه المجموعات ضمن الشبكة الدولية، فلابد من انتقاء هذه المواد الوراثية من المجموعات العاملة. ولقد أشارت ثلاث حكومات كذلك الى ضرورة هذا التمييز. ومن ذلك أن شيلى تعتزم تكوين مجموعة أساسية الى جانب ثلاث مجموعات عاملة. وأشارت سويسرا الى أن المجموعة الموجودة لدى محطات البحوث الزراعية الاتحادية لم يتم تقسيمها الى مجموعات أساسية وأخرى عاملة، وأن أمر التفريق بينها متروك لقرار الشخص المسؤول فى كل محطة من هذه المحطات. أما تونس فقد أبدت استعدادها لوضع كلتا المجموعتين فى الشبكة الدولية.

١٢- ويمكن الملاحظة، فى ضوء الردود المستلمة، أن الكثير من الحكومات تفتقر حتى الآن الى وجود مجموعات أساسية لديها، وان كان العديد منها يعتزم تكوين مثل هذه المجموعات. وبالنسبة للمجموعات الموجودة، هناك اختلافات كبيرة من بلد لآخر من البلدان الأعضاء، سواء فى حجم هذه المجموعات أو نطاقها. ففى حين تنحصر محتويات بعض هذه المجموعات فى حدود ضيقة للغاية (كأن تتخصص فى أنواع معينة من المواد الوراثية)، تتميز مجموعات أخرى بتنوعها الكبير. وبالطبع، فان محتويات المجموعات ترتبط الى حد بعيد باحتياجات كل بلد على حدة، وبمدى توافر المواد الوراثية والتمويل اللازم.

١٣- ومن أهم النتائج غير المتوقعة التى أسفر عنها المنشور الدورى للحكومات أن ثلاثة من البلدان الأعضاء أبدت استعدادها الفورى بأن توفر للمنظمة أماكن فى بنوك الجينات لديها من أجل انشاء المجموعات :

(١) عرضت الأرجنتين توفير مكان فى بنك مجموعتها الأساسية من أجل حفظ المجموعات الدولية من المواد الوراثية تحت ولاية المنظمة،

(٢) وأشارت اثيوبيا الى " ميزة انشاء شبكة دولية حقيقية للمواد الوراثية من المجموعات الأساسية تحت ولاية المنظمة حسب الترتيبات الواردة فى النموذجين " أ"و " ب"، وعرضت أن " توفر للمجتمع الدولى، من خلال المنظمة، مساحة ٣٠ مترا مكعبا فى بنك الجينات التابع لمركز الموارد الوراثية النباتية فى اثيوبيا لحفظ المجموعات الأساسية الدولية " على أساس فخرى"، تبعا لشروط المعايير الدولية. وسيتولى مركز الموارد الوراثية النباتية فى اثيوبيا مهمة أمين هذه المجموعات التى تديرها المنظمة، وستعطى الأولوية للعينات المحلية من الحبوب والبقول ومحاصيل الزيوت من البلدان الأفريقية الأخرى.

(٣) أما اسبانيا فانها " بغية المساهمة الفورية فى وجود المجموعات الأساسية فى بنوك الجينات تحت ولاية المنظمة، والتى تدعمها اسبانيا وفقا لما ورد فى

النموذج " ب"، ترغب " فى أن تعرض على المنظمة توفير مساحة ٣٠ مترا مكعبا فى بنك المواد الوراثية النباتية التابع للمعهد الوطنى للبحوث الزراعية كيما يتسنى للمنظمة حفظ المجموعات الدولية من الموارد الوراثية النباتية (ويفضل أن تكون من الحبوب البقولية والأعلاف المستمدة من البذور)، والتى سوف توضع تحت ولاية المنظمة فى حين تبقى اسبانيا الأمين المسؤول عن مثل هذه المجموعة " .

١٤- وتشكل العروض المشار اليها آنفا صيغة أخرى واعدة للغاية لمبدأ وضع المجموعات الموجودة بالفعل تحت رعاية المنظمة أو ولايتها. ومن المحتمل أن تقود الى تقديم المزيد من العروض من جانب المؤسسات الأخرى التى قد يتوافر لديها المكان الملائم، أو قد تهيئ مكانا لهذا الغرض تضعه تحت تصرف المنظمة. وبافتراض امكانية التوصل الى ترتيبات مرضية بشأن قبول المكان المعروض، وتلبية الاحتياجات التنظيمية ومن الموظفين، يمكن للمنظمة حينئذ أن تطلب عينات مزدوجة من المواد الوراثية من المجموعات الأساسية القطرية أو الدولية الموجودة من أجل حفظها فى المكان الذى توافر لها. ومن الممكن تكييف انشاء هذه المجموعات ليطابق تماما احتياجات محددة، مثل احتياجات المستفيدين المرتقبين لمجموعة بعينها، والأفضليات الاقليمية أو الضرورات الخاصة.

١٥- كما أن العروض السابقة الذكر يمكن أن تلبى رغبة الكثير من البلدان الأعضاء التى ينقصها وجود المرافق الخاصة بها، فى تمكينها من وضع المواد الوراثية تحت رعاية المنظمة أو ولايتها بدلا عن نقل ملكية المواد الوراثية الى بلد آخر أو الى مؤسسة خاصة.

١٦- وثمة جانب آخر ينبغى مراعاته وهو أن بعض البلدان الأعضاء والمؤسسات قد تكون على استعداد لتكوين عينات مزدوجة من المواد الوراثية الموجودة فى شبكة المنظمة. ولابد من أن يتم ذلك، بقدر الامكان، فى مناطق جمع عينات المحصول وذلك من أجل تخفيف التأثيرات السلبية للانتخاب الطبيعى فى ظل ظروف غريبة يمكن أن تؤدى الى خسائر فى التنوع الوراثى .

١٧- وأخيرا، وبناء على توجيهات الهيئة، طلبت المعلومات عما قد تنطوى عليه هذه الترتيبات من نتائج مالية وادارية. بيد أن المؤشرات التى يمكن رصدها فى هذه المرحلة لاتعدو أن تكون ايجابية، وان كانت، مع ذلك، تغطى كافة الاعتبارات الضرورية. أولا، ففيما يتعلق بالاحتياجات من موظفى المنظمة من الصعب اعطاء أى تقديرات فى هذه المرحلة ولابد من تقييمها فى ضوء حجم الأعمال التى ينتظر تنفيذها. ومن المؤكد أن ينطوى الأمر، فى نهاية المطاف، على زيادة فى تكاليف السفر بالنسبة لموظفى المنظمة، سواء فيما يتصل باجراء المفاوضات وانشاء الشبكة أو بمسؤولية ادارتها معا. ومن الصعب التكهن، فى الوقت الحاضر، بحجم هذه التكاليف اذ أنها ستكون رهنا بنطاق هذه

الشبكة واطارها الزمني. وأخيرا، وفيما يتعلق بوضع المعايير الفنية للشبكة، لاينتظر أن تكون هذه التكاليف تكاليف باهظة، ذلك أن الأمانة سوف تستفيد، الى حد بعيد، من المعايير الحالية التي يطبقها المجلس الدولي للمواد الوراثية النباتية، ومن المعايير المماثلة المتبعة في المؤسسات الدولية والقطرية الأخرى.

١٨- ولما كانت النماذج " ألف" و " باء " و "جيم" و "دال" تقتصر على المجموعات الأساسية وحدها، فلن تترتب عنها أي تكاليف محسوسة بالنسبة للمنظمة حسبما سبق ذكره في الفقرة ١٧ أعلاه. أما بالنسبة لعروض توفير الأماكن اللازمة للمنظمة من أجل حفظ المجموعات الأساسية، فقد ذكر صراحة في حالتين، وبصورة ضمنية في العرض الثالث، بأن هذه الأماكن ستقدم بدون مقابل. وبالتالي فان التبعات المالية التي ستتحملها المنظمة ستنحصر في تكاليف ضمان المحافظة على المعايير والالتزامات سواء فيما يتصل بالمجموعات الأساسية أو الأماكن المقدمة، وعلى وجه التحديد في التكاليف المرتبطة بنفقات السفر وعمليات التفتيش. كما أنه، وفي ضوء قيود الموارد المتاحة لدى المنظمة لتقديم المساعدات في مجال صيانة المجموعات الأساسية، ستقتصر هذه المساعدات، اذا ما كانت هناك حاجة اليها، على بنوك الجينات التي تحفظ فيها المجموعات الأساسية تحت رعاية المنظمة أو ولايتها.

١٩- وفي الختام، يمكن القول بأن ردود البلدان الأعضاء والمؤسسات تشكل أساسا مرضيا للغاية من أجل مزيد من التطوير لمبدأ انشاء شبكة دولية من المجموعات الأساسية تحت رعاية المنظمة أو ولايتها، ووضعه موضع التنفيذ.

٢٠- ولذا، فقد ترغب هيئة المؤتمر الوراثية النباتية في أن تطلب من المدير العام :

(١) مواصلة استكشاف وجهات نظر الحكومات والمؤسسات التي لم يصل منها رد بعد على المنشور الاداري G/LE-48 بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٣،

(٢) البدء في اجراء المفاوضات مع الحكومات والمؤسسات التي أكدت استعدادها على وضع مجموعاتها ضمن الشبكة الدولية،

(٣) الاشتراك مع البلدان الأعضاء المعنية في دراسة امكانية ووسائل قبول عروضها للمنظمة بتوفير الأماكن في بنوك الجينات التابعة لها،

(٤) دراسة دور كل من المجموعات الأساسية والمجموعات العاملة أو المستخدمة،

(٥) استمرار استعراض النتائج المالية بالنسبة للمنظمة، وتقديم تقرير عنها في حالة الوصول الى ترتيبات بشأن الشبكة.

الملحق ١

جدول تحليل لما وصل من ردود

البلدان الأعضاء أو المؤسسات	النموذج ألف	باء	جيم	دال	المشاركة	التعليقات
١ - الأرجنتين					نعم	عرضت توفير أماكن ضمن المجموعة الأساسية القطرية
٢ - بنغلاديش	×				نعم	
٣ - بوتسوانا					لا	
٤ - كندا					لا	
٥ - شيلي	×				—	لم تحدد طبيعة المشاركة
٦ - المركز الدولي للزراعة الاستوائية			×		نعم	تكوين مجموعة مزدوجة
٧ - كوستاريكا	×				نعم	تحت رعاية المنظمة مع ادخال بعض التعديلات
٨ - تشيكوسلوفاكيا	×				نعم	
٩ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	×				نعم	
١٠ - الدانمرك	[x]		[x]		فيما بعد	تخضع لاجراء المشاورات وادخال بعض التنقيح
١١ - اثيوبيا	×		×		نعم	عرضت توفير مساحة ٢٠ مترا مكعبا تديرها المنظمة وفقا للنموذجين " أ" أو" ب"
١٢ - فرنسا			×		نعم	بالنسبة للمجموعات الموجودة لدى المؤسسات العامة
١٣ - المانيا الاتحادية			×		نعم	بالنسبة للمجموعات الموجودة لدى المؤسسات الاتحادية، وتخضع لبعض القيود

الملحق ١ (تابع)

جدول تحليل لما وصل من ردود

البلدان الأعضاء أو المؤسسات	النموذج ألف	باء	جيم	دال	المشاركة	التعليقات
١٤- معهد تحسين جينات البذور واكثارها (ايطاليا)	×				نعم	
١٥- العراق	×				نعم	
١٦- مدغشقر	×				—	لم تحدد طبيعة مشاركتها
١٧- المغرب					نعم	لم تذكر النموذج الذى تحبذه
١٨- الفلبين	×				نعم	
١٩- السنغال	[x]		[x]		—	النموذجان "ج" و "د" قيد الدراسة، لم تحدد طبيعة مشاركتها
٢٠- اسبانيا	×				نعم	عرضت توفير مساحة ٣٠ مترا مكعبا تحت ولاية المنظمة وفقا للنموذج "ب"
٢١- سويسرا			×		نعم	
٢٢- سورية					نعم	لم تذكر النموذج الذى تحبذه
٢٣- توغو	×				نعم	
٢٤- تونس			×		نعم	

الملحق ١ (تابع)

جدول تحليل لما وصل من ردود

البلدان الأعضاء أو المؤسسات	النموذج ألف	باء	جيم	دال	المشاركة	التعليقات
٢٥- المملكة المتحدة			×		نعم	من الناحية المبدئية، مع بعض التحفظات وتبعا لتوافر المواد الوراثية
٢٦- أوروغواي			×		نعم	
٢٧- زمبابوي					لا	

الملحق (٢)

موجز الملامح الرئيسية للنماذج ألف، باء ، جيم ، دال،
حسبما وردت فى الوثيقة CPGR/87/6-REV (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧)

النموذج "ألف"

وهو نموذج يقوم على تفسير ضيق لفكرة وضع المجموعات الأساسية تحت "ولاية" المنظمة . وأهم نقاطه ما يلى :

(أ) نقل ملكية الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية الى المنظمة دون شروط ،

(ب) توهب المبانى التى يحتفظ فيها بالمجموعات الأساسية الى المنظمة أو تؤجر لها ،

(ج) تنتقل المسؤولية الكاملة عن ادارة المجموعات الأساسية وتنظيمها الى المنظمة ، التى تتولى ادارتها وتنظيمها وفقا للقواعد التى تضعها هى ،

(د) تحدد المنظمة جميع السياسات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بالمجموعات الأساسية ،

(هـ) تنتقل المسؤولية المالية عن صيانة المجموعات الأساسية والنشاطات المتعلقة بها اما الى المنظمة ، أو تصبح موضع التزام مستمر من جانب الحكومة ،

(و) يصبح العاملون المعينون لادارة المجموعات الأساسية موظفين لدى المنظمة ، أو يواصلون عملهم بصفة أخرى ولكن بمقتضى عقود مع المنظمة .

النموذج "باء"

وهو نموذج يعكس بدرجة كبيرة مفهوم وضع المجموعات الأساسية تحت ولاية المنظمة . ولكنه ، على عكس النموذج "ألف" ، يترك بعض المهام فى يد الحكومات، التى ستقوم فى الواقع بدور الوصى على المجموعات الأساسية نيابة عن المنظمة ، وبالتالى نيابة عن المجتمع الدولى . وأهم ملامح هذا النموذج :

(أ) نقل ملكية الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية الى المنظمة دون شروط ،

(ب) مع انتقال ملكية هذه الموارد الى المنظمة ، تتخلى الحكومة عن حقها فى تطبيق القوانين المحلية عليها ،

(ج) لا تنتقل ملكية المبانى التى يحتفظ فيها بالمجموعات الأساسية الى المنظمة ، ولا تستأجرها المنظمة وان كان يحق لها دخولها فى أى وقت ، والتفتيش على كافة النشاطات التى تجرى بداخلها والتى لها علاقة مباشرة بصيانة الموارد الداخلة ضمن الشبكة وتبادلها دون قيود .

(د) تظل ادارة المجموعات الأساسية وتنظيمها فى يد الحكومة بالاتفاق مع المنظمة . ويحق للمنظمة التوصية بأى عمل أو طلب القيام بمثل هذا العمل اذا رأت ضرورته لضمان صيانة المجموعات الأساسية واتاحتها بصورة سليمة ،

(هـ) تحدد جميع السياسات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بالموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية بمعرفة المنظمة بالتشاور مع الحكومة ،

(و) لا يصبح الموظفون المعينون لادارة المجموعات الأساسية موظفين لدى المنظمة ، ولا تدفع المنظمة رواتبهم ، وانما تقدم لهم الدعم الفنى ، ولها أن تفتش على أعمالهم طبقا لما جاء فى (ج) أعلاه ،

(ز) تتحمل الحكومة المسؤولية المالية الكاملة عن حفظ المجموعات الأساسية ، وتبلغ الحكومة المنظمة بأى صعوبات فى استمرار صيانة الموارد الموجودة فى هذه المجموعات ، أو فى تنفيذ الاجراءات التى أوصت بها المنظمة أو طلبتها كما جاء فى (د) أعلاه ،

(ح) ينص فى الاتفاقية بين المنظمة والحكومة على أنه يجوز للمنظمة – بعد التشاور مع الحكومة – أن تعيد تخصيص الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية أو تنقلها الى بنوك الجينات الأخرى اذا أعلنت الحكومة رسميا رغبتها فى انهاء التزاماتها أو قررت الانسحاب من شبكة المنظمة .

النموذج "جيم"

يمكن تلخيص الملامح الرئيسية لهذا النموذج فيما يلى :

(أ) تظل ملكية الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية فى حوزة الحكومة (١) (على عكس النموذجين "ألف" و "باء") ،

(ب) لا تنتقل ملكية المبانى التى يحتفظ فيها بالمجموعات الأساسية الى المنظمة ، ولا تستأجرها المنظمة وان كان يحق لها دخولها فى أى وقت ، والتفتيش على النشاطات التى تجرى بداخلها ،

---

(١) يشمل لفظ "الحكومة" فى (أ) و (ج) و (د) و (هـ) المؤسسات الحكومية أيضا .

(ج) تظل ادارة المجموعات الأساسية وتنظيمها فى يد الحكومة طبقا للتشريعات المحلية ، ويحق للمنظمة التوصية بأى عمل قد تستحسنه لضمان صيانة الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية بصورة سليمة ،

(د) تحدد جميع السياسات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بالمجموعات الأساسية بمعرفة الحكومة (على عكس النموذجين "ألف" و "باء" ، ولو أن المنظمة ستكون على صلة بعملية اتخاذ القرار ،

(هـ) تتحمل الحكومة المسؤولية المالية الكاملة عن حفظ المجموعات الأساسية ، وتبلغ الحكومة المنظمة بأى صعوبات فى استمرار صيانة الموارد الموجودة فى هذه المجموعات أو فى تنفيذ الاجراءات التى أوصت بها المنظمة وفقا للفقرة (ج) أعلاه ،

(و) ليست هناك أى علاقة تعاقدية بين الموظفين المعينين لادارة المجموعات الأساسية وبين المنظمة ،

(ز) تلتزم الحكومة فى الاتفاقية التى تعقدها مع المنظمة باتاحة الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية لأغراض البحوث العلمية وتربية النباتات وصيانة الموارد الوراثية دون قيود ، سواء بصورة مباشرة الى من يستخدمونها أو من طريق المنظمة ، وسواء بدون مقابل أو بشروط يتفق عليها الطرفان .

النموذج "دال"

يمكن تلخيص الملامح الرئيسية لهذا النموذج فيما يلى :

(أ) تظل الموارد الموجودة فى المجموعات الأساسية مملوكة للحكومة ،

(ب) لا تنتقل ملكية المبانى التى يحتفظ فيها بالمجموعات الأساسية الى المنظمة ، ولا تستأجرها المنظمة ولا يحق لها (على عكس النموذجين "باء" و"جيم") دخولها أو التفتيش على النشاطات التى تجرى بداخلها ،

(ج) تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية ادارة المجموعات الأساسية وتنظيمها ، وكذلك اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بالمجموعات الأساسية ،

(د) تتحمل الحكومة المسؤولية المالية الكاملة عن حفظ المجموعات الأساسية ، ويعين العاملون فى هذا المجال بمعرفتها ،

(هـ) تلتزم الحكومة بنص الفقرة الفرعية "ز" من النموذج "جيم".